



Human Rights
Institute

25 years promoting and protecting
human rights worldwide

INTERNATIONAL BAR ASSOCIATION'S HUMAN RIGHTS INSTITUTE

بيان إعلامي

[للتشر الفوري: الأربعاء الموافق 29 (الخميس الموافق 30) من أبريل 2020]

ترحيب من IBAHRI بتحريك السعودية نحو المنع الكامل لعقوبة الإعدام

يرحب (IBAHRI) **International Bar Association's Human Rights Institute** [معهد حقوق الإنسان التابع لنقابة المحامين الدولية] بالأمر الصادر عن الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، بشأن منع عقوبة الجلد وتطبيق عقوبة الإعدام في الجرائم المرتكبة من قبل القاصرين؛ إذ أعلنت المحكمة العليا يوم 25 من أبريل عن إلغاء عقوبة الجلد. أعقب ذلك في اليوم التالي أكد السيد عوض العوض، رئيس الهيئة السعودية لحقوق الإنسان التابعة للحكومة السعودية، في تصريح له صدور قرار بإلغاء عقوبة الإعدام بحق القاصرين. هذه الخطوة التاريخية تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية.

وتعليقًا على تلك الأنباء، صرح عدالة القاضي مايكل كيربي (AC CMG)، الرئيس المشارك لمعهد IBAHRI والقاضي السابق بالمحكمة الأسترالية العليا (1996-2009)، قائلًا: "يرحب معهد IBAHRI بالأمر الصادر عن الملك سلمان. ومع ذلك، فنحن نحث المملكة العربية السعودية على اتخاذ خطوات أخرى نحو الإلغاء التام لعقوبة الإعدام. كان مجلس IBAHRI قد أقر قرار إلغاء عقوبة الإعدام، مؤكدًا أن الإعدام عقوبة غير قانونية في كل نظم العدالة تحت مظلة القانون الدولي. لا بد من وضع نهاية للتطبيق المستمر لعقوبة الإعدام وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية في المملكة العربية السعودية".

إن الإعلان الصادر عن حكومة المملكة العربية السعودية من شأنه إكمال حياة ستة رجال ينتظرون إنزال عقوبة الإعدام بهم عن جرائم منسوب ارتكابها لهم وهم دون سن الثامنة عشرة. ومن ثم، يرحب معهد IBAHRI بهذا التطور عقب التدخل السابق الذي قام به المعهد بتاريخ 11 من يونيو 2019 لإدانة الإعدام المحتمل للمراهق مرتجى قريريص الذي أُلقي القبض عليه وهو في سن 13 عامًا.

مع تبيين معهد IBAHRI لهذه الخطوة الإيجابية، إلا أنه يرى وجوب اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحقيق سيادة القانون في الدولة والإلغاء التام لعقوبة الإعدام. وقد تعهد ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، في لقاء له مع مجلة "تايم" في عام 2018 بتقليل عدد المحكومين بالإعدام. ورغم ذلك، تم تنفيذ عقوبة الإعدام على 184 شخصًا في الدولة في عام 2019، أي بزيادة عن العدد المسجل

في العامين السابقين، علماً بأن نسبة كبيرة من هؤلاء المحكومين كانوا من نشطاء حقوق الإنسان، وبأن عدداً منهم كانوا قُصّر وقت ارتكاب المخالفات المنسوبة إليهم.

وفي السياق ذاته، أفادت آن رامبرغ (Jur dr hc)، الرئيس المشارك لمعهد IBAHRI والأمين العام السابق لنقابة المحامين السويديين، قائلة: "لم تكن عقوبة الإعدام يوماً شكلاً مناسباً من أشكال العدالة، خاصة عند تنفيذها على الأطفال. إن الحق في الحياة هو حق أصيل وفقاً لأحكام القانون الدولي، ويجب على المملكة العربية السعودية أن تستمر في بذل الجهود للالتزام بذلك. أعربت المحكمة العليا السعودية عن رغبتها في "مواكبة المملكة للأعراف الدولية على صعيد حقوق الإنسان ضد العقوبات البدينية"، غير أن أمام الدولة مشواراً طويلاً قبل أن تزعم التزامها بتلك الأعراف".

إن الحق في الحياة ومنع الحرمان منها تعسفياً هو حق تنص عليه المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. علاوة على ذلك، فإن المادة 7 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان يجرم إنزال عقوبة الإعدام بشخص دون سن 18 من العمر. وقد جاء في البيان الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ 25 من أبريل أن "التقدم في مجال حقوق الإنسان" مشمولة في الإصلاحات التي يسوقها ولي عهد المملكة. بيد أن المملكة قد شهدت زيادة في إنزال العقوبات المفرطة لقمع المعارضة في الدولة.

أما البارونة هيلينا كنيدي (QC)، مدير معهد IBAHRI؛ مؤلفة وثيقة "مؤسسة منحرفة مشؤومة: عقوبة الإعدام والإعدامات غير القانونية في المملكة العربية السعودية"، فقد علقت بقولها: "الحزن وإن كنا نرحب بهذه التدابير الأولية لما تحمله من اعتراف بالحماية الخاصة للأطفال في القانون الدولي لحقوق الإنسان، إلا أنها لم تقطع شوطاً كافياً. لا يوجد مسوغ لإنزال عقوبة الإعدام مهما كانت الجريمة المرتكبة ومهما كان الجاني. يجب على المملكة العربية السعودية أن تعي حق الشعب بأكمله في التحرر من هذه العقوبة الجائرة واللاإنسانية".

انتهى

ملاحظات إلى المحرر

(1) إن (International Bar Association's Human Rights Institute) (IBAHRI) ملتزم بضمان مراعاة الضوابط القانونية الدولية في تطبيق عقوبة الإعدام. نحن نفعل ذلك عن طريق دعم التحرك نحو منع عقوبة الإعدام وإصدار تقارير ومراجعات بشأن تطبيقها، وندعو لإلغائها إلغاءً كاملاً. كما أن القرار بشأن إلغاء عقوبة الإعدام الذي أصدره معهد IBAHRI – الذي أقره مجلس معهد IBAHRI في عام 2008 – يلزم معهد IBAHRI بالعمل على إنهاء تلك الممارسة.

(2) انقر هنا لمطالعة إصدارات ذات صلة بعمل معهد IBAHRI في المملكة العربية السعودية:

www.ibanet.org/Human_Rights_Institute/Work_by_regions/Middle_East/Saudi-Arabia.aspx

(3) (International Bar Association) (IBA) [نقابة المحامين الدولية (IBA)]، الصوت العالمي لمهنة القانون، هي المنظمة الرائدة لممارسي مهنة القانون، ونقابات المحامين وللجمعيات المعنية بالقانون على الصعيد الدولي. تأسست النقابة في عام 1947، أي يُعيد إنشاء منظمة الأمم المتحدة، فجاء تأسيس الرابطة إيماناً من مؤسسيها بأن اجتماع كل نقابات المحاماة على مستوى العالم تحت مظلة منظمة واحدة من شأنه الإسهام في الاستقرار والسلام العالميين من خلال تطبيق العدالة. معهد IBAHRI هو كيان مستقل إدارياً ومالياً يعمل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها تحت مظلة سيادة القانون العادلة، ولحماية استقلال القضاء ومهنة القانون على مستوى العالم أجمع.

(4) عمل عدالة القاضي مايكل كيربي (AC CMG)، الرئيس المشارك لمعهد IBAHRI، قاضياً بالمحكمة الأسترالية العليا (1996-2009)، وسبق لعدالته أن شغل مناصب دولية من بينها رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن كوريا الشمالية (2013-2014).

(5) آن رامبرغ (Jur dr hc)، الرئيس المشارك لمعهد IBAHRI، هي الأمين العام السابق لنقابة المحامين السويديين (2000-2019)، وقد شغلت عدداً من المناصب من بينها مقعد قاضٍ خاص بمحكمة العدل الأوروبية.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

Romana St. Matthew - Daniel
Press Office

International Bar Association

4th Floor, 10 St Bride Street,

London EC4A 4AD,

United Kingdom

متحرك: +44 (0)7940 731 915

مباشرة: +44 (0)20 7842 0094

المقر الرئيسي: +44 (0)20 7842 0090

فاكس: +44 (0)20 7842 0091

بريد إلكتروني: romana.daniel@int-bar.org

موقع إلكتروني: www.ibanet.org

بالعربية

رابط صفحة هذا البيان الإعلامي على الموقع الإلكتروني لمعهد IBAHRI:

الرابط القصير:

الرابط الكامل:

بالإنجليزية

رابط صفحة هذا البيان الإعلامي على الموقع الإلكتروني لمعهد IBAHRI:

الرابط القصير:

الرابط الكامل: